الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Prog.12)
7 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ١٢ - منع الجريمة والعدالة الجنائية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
البرنامج ١٢ - منع الجريمة والعدالة الجنائية	١٢-١ - ١٢-٣	٢
البرنامج الفرعي:		
١٢ - ١ منع الجريمة والعدالة الجنائية	١٢-٣	٢

130596 130596 96-11696

١٢-١ يتمثل التوجه العام لهذا البرنامج في تعزيز فعالية التعاون الدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، بوضع استراتيجيات للتصدي للمشاكل العالمية، ومساعدة الحكومات في جهودها الوطنية والمتعددة الأطراف الرامية إلى الاستجابة لتغير اتجاهات الجريمة، فضلا عن، إيجاد الصكوك والمؤسسات اللازمة لجعل نظام منع الجريمة ومكافحتها أكثر فعالية وشفافية وقابلية للمساءلة. وسيسعى البرنامج أيضا إلى نقل الخبرة الفنية في مجال المعاملة الفعالة والإنسانية للجرائم والمجرمين والضحايا.

١٢-٢ وتتمثل ولاية البرنامج في المسؤوليات التي عهدت بها إلى الأمانة العامة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وبصورة أكثر تحديدا، تستمد ولاية البرنامج من قراري الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٥٩/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ومن التوصيات المنبثقة عن مؤتمري الأمم المتحدة التاسع والعاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وستكون شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية مسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج.

البرنامج الفرعي ١٢ - ١: منع الجريمة والعدالة الجنائية

١٢-٣ سيركز البرنامج الفرعي على تحقيق ستة أهداف رئيسية أثناء الفترة التي تشملها الخطة، هي:

(أ) تعزيز المبادئ الأساسية للحفاظ على سيادة القانون والحكم الرشيد، وزيادة قدرة الدول على وضع وتنفيذ استراتيجيات وتدابير فعالة ومتكاملة وموحدة، على الصعيد الوطني. وإنفاذ ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف على الصعيدين الإقليمي والدولي، وسيؤدي هذا إلى ازدياد الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذلك اعتماد استراتيجيات وتدابير أكثر فعالية على الصعيد الوطني للتصدي للأشكال المتطورة للجريمة؛

(ب) تعزيز قدرة الحكومات على إصلاح تشريعاتها ونظم العدالة الجنائية فيها، وعلى إقامة أو تعزيز مؤسساتها وآلياتها الخاصة بكشف مختلف أنواع الجرائم والتحقيق فيها وملاحقتها قضائيا والفصل فيها. وعلاوة على ذلك، سيسعى البرنامج إلى تحسين مهارات موظفي منع الجريمة والعدالة الجنائية. ونتيجة لذلك، سيتسنى في نهاية الفترة التي تشملها هذه الخطة تزويد البلدان الطالبة بالمساعدة اللازمة لتنقيح تشريعاتها ذات الصلة وإعادة تنظيم نظم العدالة الجنائية فيها والشروع في استراتيجيات طويلة الأجل لتدريب موظفي العدالة الجنائية، استنادا إلى الصكوك والتوصيات الدولية؛

(ج) تعزيز التعاون الدولي وتحسين رد فعل الدول الأعضاء، فرديا وجماعيا، إزاء مختلف أشكال الجريمة عبر الوطنية، ومنها على وجه الخصوص الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والجريمة الاقتصادية، وغسل عائدات الجريمة، والفساد، والإرهاب.والجرائم البيئية. وسيسعى البرنامج إلى تحسين معرفة الدول الأعضاء بتكاليف تلك الأشكال من الجريمة والمخاطر الناجمة عنها على التنمية المستدامة وعلى الديمقراطية. وستؤدي أعمال البرنامج إلى تحسين التشريعات والتدابير التنظيمية على الصعيد الوطني في مجال مكافحة هذه الأشكال من الجريمة وإلى التوصل إلى مفهوم مشترك للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، سيحرز تقدم كبير صوب إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(د) زيادة الوعي لدى الحكومات، ولا سيما لدى أجهزة تقرير السياسات والتخطيط والتنفيذ، بما لوضع استراتيجيات وتدابير لمنع الجريمة ومكافحتها، وإدراجها في الخطط الإنمائية، من أهمية ومن فعالية طويلة الأجل، ولا سيما في المناطق الحضرية وفي السياق الأشمل للأمن العام. وتحقيقا لهذه الغاية، سيضطلع البرنامج بزيادة نشر المعارف والمعلومات على الدول من أجل اتخاذ قرارات عقلانية ومستنيرة في هذا المجال. كما سيزيد إلى أقصى حد من إمكانية حصول الدول على أحدث المعلومات عن اتجاهات الجريمة وغير ذلك من البيانات ذات الصلة التي توجد في قواعد البيانات المعنية بذلك والمدرجة في شبكة الأمم المتحدة العالمية لمعلومات الجريمة والعدالة. وستؤدي أعمال البرنامج إلى ازدياد المعرفة بطرائق منع الجريمة ومكافحتها. وكذلك تحسين تقييم عمليات نظم العدالة الجنائية من خلال زيادة توافر المعلومات والبيانات الحينية والدقيقة بشأن الأنماط والديناميات المتطورة للجريمة؛

(هـ) زيادة الوعي بمعايير وقواعد الأمم المتحدة وفوائد تطبيقها واستخدامها، وتشجيع التوسع في تطبيقها في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية. وسيحدد البرنامج المشاكل التي تعوق التطبيق العملي لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها، وسيوصي بإجراءات ملائمة تهدف إلى زيادة فعالية التصدي للجريمة المتفشية. ومن خلال تشجيع استخدام وتطبيق تلك المعايير والقواعد، سيؤدي البرنامج إلى زيادة ثقة الجمهور بأجهزة إنفاذ القوانين وأجهزة العدالة الجنائية، وإلى تحسين استجابة الجمهور إلى الحاجة إلى مساعدة تلك الأجهزة على أداء مهامها؛

(و) تعبئة المزيد من الموارد لأنشطة التعاون التقني، وتنشيط صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وسيكفل البرنامج أيضا تحسين التنسيق العام داخل منظومة الأمم المتحدة، وخصوصا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز حقوق الإنسان. وسيعزز قدرة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في جهودها الرامية إلى تحسين تنسيق أنشطة التعاون التقني، سواء المنفذ منها ثنائيا والمنفذ تنفيذا متعدد الأطراف. وسيؤدي هذا إلى توسيع نطاق توافر المساعدة المادية والخبرة الفنية لمقرري السياسات ولفنيي العدالة الجنائية الممارسين وتحسين قدرة الأمانة العامة على تلبية طلبات الحصول على المساعدة.

- - - - -